عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

مصادر استخبارية غربية تكشف تورط قوات أمريكية وإسرائيلية في تدريب المجموعات الإرهابية في الأردن لضرب سورية

دمشق / متابعات :

كشفت مصادر استخباراتية غربية، أن لقاءات عقدت خلال الأيام القليلة الماضية في الأردن بين ضباط في جيش الاحتلال الإسرائيلي وعدد من زعماء التنظيمات الإرهابية في سورية.

وأفاد موقع "ديبكا" الإسرائيلي، نقلا عن هذه المصادر، أن هذه اللقاءات تأتي في إطار الاستعدادات الأمريكية الإسرائيلية للقيام بعمل عسكري مشترك، بهدف "الدفاع" عن الجولان المحتلة.

وذكر الموقع الإسرائيلي، أن هناك حربا غير معلنة تدور ليلا في المنطقة العازلة على الحدود بين سورية وكل من إسرائيل والأردن، بين قوات أمريكية وإسرائيلية وأردنية خاصة، تدعمها قوات من عصابة "الجيش الحر" الإرهابية في مواجهة القوات المسلحة السورية الموجودة في المنطقة.

وأشار الموقع إلى أن هناك خمسة معسكرات لتدريب الوحدات الخاصة في قوات هذه المجموعات المسلحة على الحدود مع الأردن، يشرف على التدريب فيها قوات خاصة أمريكية وبريطانية وفرنسية وتشيكية وبولندية، ويتدرب فيها هؤلاء الإرهابيين على كيفية السيطرة على مخازن ووحدات الجيش العربي السوري المزودة بأسلحة كيمياوية أو بيولوجية.

ونقل الموقع، عن مصادر عسكرية روسية، قولها: "إن القوات المسلحة السورية صدت مؤخرا هجوما لمسلحين، تسللوا إلى سورية عن طريق الأردن، وصادرت على كميات كبيرة من الأسلحة بعضها إسرائيلي كانت متجهة إلى مدينة درعا".

جدل حول قانون "تداول المعلومات المصري"..

وكيل أول نقابة الصحفيين : قوانين «مرسي» تعد على طريقة «مبارك»

عبد الرحيم: عدم عرض القانون على النقابة كارثة.. و«الأعلى للصحافة» لا يمثل إلا نفسه

القاهرة / متابعات :

أثار نص المسودة الأولية لمشروع قانون حرية المعلومات والوثائق، والذي أعدته الإدارة التشريعية بوزارة العدل المصرية ، وقامت بطرحه مؤخرا، جدلاً كبيراً في الوسط الصحفي لعدم عرض القانون على نقابة الصحفيين أو المجلس الأعلى للصحافة.

ويتضمن قانون حرية المعلومات والوثائق، إنشاء مجلس أعلى للبيانات والمعلومات، وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة ويتبع مجلس النواب، ويكون مقره الرئيسي القاهرة، وله حرية إنشاء فروع أخرى في الجمهورية، ويكون حظر الاطلاع أو الإتاحة للوثائق والمستندات لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عاماً بالنسبة للتصنيف «سري»، وثلاثين عاماً بالنسبة للتصنيف «سرى للغاية».

ويعاقب القانون، في إحدى مواده بالحبس مدة لا تزيد على سنة، وبغرامة مالية لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل موظف بإحدى المؤسسات العامة المبينة بهذا القانون حجب عمداً معلومات جائز الاطلاع عليها.

من جهته قال الكاتب الصحفي جمال فهمي، وكيل أول نقابة الصحفيين، إن نقابة الصحفيين، وهى طرف أساسي في قانون حرية تداول المعلومات لم تصلها أي مسودة مبدئية بقانون حرية تداول المعلومات، الذي أعدته وزارة العدل، مؤكداً أن هذا النوع من القوانين دقيق وحساس للغاية، وبعض الكلمات تحوله من إيجابي إلى سلبي والعكس.

وأضاف أنه من المفترض أن تكون نقابة الصحفيين طرفا رئيسيا في القانون، وكان لابد أن يعرض على الصحفيين أولا قائلاً «السلطة الحالية لم تتغير عن نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك، ويعتبرون أنفسهم أصحاب البلد».

من جانبه، قال الكاتب الصحفي، جمال عبد الرحيم، عضو مجلس نقابة الصحفيين، إنه من غير المقبول بالمرة أن يتم طرح مشروع قانون حرية تداول المعلومات دون العرض على نقابة الصحفيين، واصفاً عدم عرضه على النقابة بـ«الكارثة»، ولا يجوز أن يناقش أو يطرح للحوار المجتمعي بالمرة.

وأضاف عبد الرحيم، أن الأيام المقبلة سوف تشهد وضع حزمة قوانين سابقة التجهيز خاصة بالصحافة والإعلام، لافتاً إلى أن وزارة العدل أعدت الأيام الماضية 3 مشروعات قوانين عن الصحافة وأخذت رأى الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل بها، دون الرجوع إلى نقابة الصحفيين.

وأكد عضو مجلس نقابة الصحفيين، أن الجماعة الصحفية نادت طوال العقود السابقة بوجود قانون حرية تداول المعلومات والوثائق للتيسير على الصحفي لأداء مهمته، مشيراً إلى أن القانون ضرورة ملحة، لكن عدم عرضه على نقابة الصحفيين أمر غير مقبول وكارثي، مشددا على أن المجلس الأعلى للصحافة لا يمثل إلا نفسه، ولابد من عرض القانون على النقابة.

وكشف عبد الرحيم، أن مجلس نقابة الصحفيين سيعقد اجتماعاً طارئاً مساء اليوم الخميس، لمناقشة قانون تداول المعلومات، موضحاً أنه من المقرر أن يرسل المجلس خطاباً للمستشار أحمد مكي، وزير العدل، للمطالبة بعدم عرض أى قوانين خاصة بالصحافة للنقاش دون الرجوع لنقابة الصحفيين.

فى السياق ذاته، قال الكاتب الصحفي قطب العربي، الأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للصحافة، إن القانون الذي أعدته وزارة العدل والخاص بحرية تداول المعلومات والوثائق، ليس من أولويات وزارة العدل، ولن يصدر إلا في ظل وجود مجلس النواب، وعرضه للنقاش والحوار المجتمعي لكي يخرج بشكل توافقي، مشيراً إلى أنّ وزارة العدل بها هيئة خاصة بالتشريع، وهى التي تعد القوانين، موضحاً أن نقابة الصحفيين جزء من القانون، توجد جهات أخرى مشاركة القانون.

وأوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للصحافة، أن المجلس ينتظر إرسال وزارة العدل لمشروع القانون لكي يبدى ملاحظاته بشكل رسمي ويرسلها للوزارة في حالة وجود تعديل للمواد، مؤكداً أن قانون حرية تداول المعلومات نادى به الصحفيون طوال الفترات المقبلة، مؤكداً أن أبرز مطالب الصحفيين في القانون الجديد أن يتم توفير المعلومات لهم بشكل سريع لتوفير الجهد للحصول على المعلومات، من الوزارات والهيئات المختلفة.

النجيفي يدعو إلى جلسة طارئة للبرلمان

رئيس الوزراء العراقي: الحكومة لا تستطيع إلغاء القوانين

بغداد / وكالات :

قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إن الحكومة ورئيسها لا يملكان صلاحيات دستورية لإلغاء القوانين التي يشرعها مجلس النواب، في إشارة إلى قانون مكافحة الإرهاب.

وحذر المالكي من تسييس المظاهرات التي تشهدها مدن عراقية عدة خدمة لما وصفها بأجندات خارجية وحسابات سياسية وفئوية ضيقة.

وقال في بيان له إن «المسؤولية القانونية تحتم على القوات الأمنية التصدي لكل من يحاول الإضرار بالمصالح العليا للشعب العراقي والمس بسيادته ووحدته»، وأشار إلى أن مجلس الوزراء ورئيس الوزراء لا يملكان الحق في إلغاء القوانين, وخاصة قانوني المساءلة والعدالة ومكافحة الإرهاب.

وأوضح أنه كان قد طالب بالإسراع في حسم ملف المعتقلين, وأنه تم الإفراج عن أكثر من 11 ألف سجين العام الماضي، وكشف عن تشكيل لجنة خاصة لحسم ملف السجينات كليا.

جاءت تصريحات المالكي في الوقت الذي اتسعت فيه رقعة الاحتجاجات ضد حكومته، حيث خرجت مظاهرات في محافظة كركوك تؤيد مطالب المحتجين في الأنبار ونينوى وصلاح الدين والداعية لإطلاق سراح المعتقلات وإلغاء «سياسة التمييز التي تنتهجها الحكومة».

كما أبدى رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر تأييده لمطالب المحتجين، وقال إن العراق ليس محصنا من التغييرات التي تحدث تحولا في المنطقة، ودعا أمس الثلاثاء المسؤولين العراقيين وعلى رأسهم رئيس الحكومة إلى الاستجابة لمطالب المتظاهرين، مبديا استعداده لإرسال وفد لسماع مطالبهم.

وتركزت أبرز مطالب المظاهرات في الأنبار وغيرها من المحافظات العراقية على إلغاء المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، التي يقول المتظاهرون إن الأجهزة الأمنية تتخذ منها ذريعة لاعتقال كل شخص ترغب في اعتقاله أو اعتقال أقارب المطلوبين.

وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لعام 2005 على أنه يعاقب بالإعدام كل من ارتكب -بصفته فاعلا أصليا أو شريكا- أي أعمال إرهابية، كما يعاقب بالإعدام كل من المحرض والمخطط في العمل الإرهابي.

وتنص المادة أيضا على معاقبة كل من مكّن الإرهابيين من القيام بجرائم بعقوبة الفاعل الأصلي، وكذلك معاقبة كل من أخفى عن عمد أي عمل إرهابي بالسجن المؤبد، وكذلك يعاقب بالسجن المؤبد كل من يقولون إنه استغلها في ملاحقة الخصوم السياسيين مثل طارق الهاشمي نائب الرئيس، وهو من السنة وغادر العراق بعد اتهامه بتشكيل فرق اغتيالات وحكم عليه غيابيا بالإعدام.

وتجدد غضب السنة بعد أن أعاد المالكي للأذهان ذكرى تلك الواقعة عندما احتجز حراس وزير ماليته السني رافع العيساوي بعد ساعات من مغادرة الرئيس العراقي جلال الطالباني البلاد للعلاج.

من جانبه، دعا رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي إلى عقد جلسة استثنائية للبرلمان الأحد المقبل لمناقشة الأزمة السياسية الراهنة.

وطالب النجيفي في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي جميع أعضاء المجلس بالحضور وممارسة دورهم في معالجة تلك الأزمة وتطوراتها.

وكان المالكي هدد أمس الثلاثاء المتظاهرين في الأنبار ونينوى وصلاح الدين باتخاذ إجراءات صارمة ضدهم إذا لم ينهوا اعتصامهم، واصفاً شعاراتهم بأنها طائفية.

وفي مقابلة أجريت معه، قال المالكي إن هناك أجندات أجنبية وراء الاحتجاجات التي قال إنها «غير دستورية»، وهدد المتظاهرين قائلا «أقول لأصحاب الأجندات لا تتصوروا أنه صعب على الحكومة أن تتخذ إجراء ضدكم أو أن تفتح الطريق وتنهي القضية».

آوى إرهابيا بهدف التستر.

ويريد المحتجون من المالكي إلغاء هذه المادة التي

عواصم العالم

إيران تختبر صاروخا وتحذر طائرات

طهران / وكالات :

اختبرت إيران صاروخا رابعا خلال المناورات البحرية التي تجريها في مياه الخليج العربي، وحذرت طائرات استطلاع أجنبية قالت إنها حاولت الاقتراب من قواتها أثناء التدريبات.

وذكرت وكالة أنباء (فارس) الإيرانية أنه جرى بنجاح اختبار الصاروخ كروز «قادر» أول من أمس الثلاثاء في اليوم الخامس من المناورات التي أطلق عليها (الولاية 91).

ويصل مدى صاروخ «قادر» إلى أكثر من مائتي كيلومتر ويتمتع بقابلية الإعداد والرد السريع وتدمير الأهداف البحرية بما فيها البوارج والفرقاطات الحربية والأهداف الساحلية.

ويتميز هذا الصاروخ بتحليقه على ارتفاع منخفض وقدرته التدميرية الآلية وخفة وزنه ودقته في إصابة وتدمير الأهداف ويمكن إطلاقه من الساحل ومن على مختلف أنواع السفن بحسب فارس.

وكانت إيران أعلنت الاثنين أنها اختبرت بنجاح ثلاثة صواريخ وهى الصاروخ كروز «نصر» البحري سطح سطح والصاروخان «رعد» و«ميثاق».

من جهة أخرى حذرت طهران طائرات استطلاع أجنبية قالت إنها حاولت الاقتراب من قواتها أثناء المناورات.

ونقلت وكالة أنباء (مهر) شبه الرسمية عن القائد البحري الأميرال أمير راستيجاري أن الجيش وجه حتى الآن حوالي ثلاثين تحذيرا لطائرات استطلاع من خارج المنطقة حاولت الاقتراب من المنطقة حيث تجرى المناورات وطلب منها الابتعاد عن المجال الجوي الإيراني وعن موقع المناورات.

وأضاف راستيجاري أن «الطائرات الأجنبية ابتعدت عن محيط المناورات بعد صدور التحذيرات لأنها تخشى أن تدمرها القوات الإيرانية».

وتستهدف التدريبات التي بدأت يوم الجمعة الماضية استعراض قدرة إيران العسكرية في مضيق هرمز الذي يمر عبره ٪40 من صادرات النفط العالمية المنقولة بحرا.

وهددت إيران بإغلاق المضيق إذا تعرضت لهجوم عسكري بسبب برنامجها النووي المثير للجدل، وقالت الولايات المتحدة إنها لن تسمح بأي إعاقة لمرور السفن التجارية عبر المضيق.

وكانت طهران أجرت تدريبا مماثلا في ديسمبر عام 2011 استمر عشرة أيام وأرسلت غواصة ومدمرة إلى الخليج قبل أربعة أشهر في وقت أجرت فيه القوات البحرية الأميركية والقوات الحليفة لها تدريبات في المياه ذاتها.

وهددت إسرائيل مرارا بضرب المواقع النووية الإيرانية التي يخشى الغرب أن تكون تستهدف تطوير قدرات أسلحة نووية، وتقول إيران إن برنامجها النووي هدفه توليد الطاقة الكهربائية.

تركيا تعتزم بناء حاملة طائرات

أنقرة / وكالات :

ذكر تقرير أمس الأول الثلاثاء أن تركيا تعتزم الشروع في بناء أول حاملة طائرات في تاريخها.

وذكرت صحيفة «توداي زمان» التركية أمس أن من المتوقع أن تقوم قمة للصناعات الدفاعية تعقد في أنقرة برئاسة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الخميس بتقييم العروض لبناء أول حاملة طائرات تركية محلية.

ويبلغ طول الحاملة -التي تتنافس ثلاث شركات تركية على بنائها- 220 مترا، ومن المتوقع أن تصل تكلفتها إلى ثلاثة مليارات دولار.

وستزود الحاملة بنظام يمكنها من الإبحار من دون توقف لمدة 30 يوما ولمسافة 1700 ميل بحري.

وستكون محلية الصنع على غرار حاملة الطائرات الإسبانية خوان كارلوس (ألـ 61) التي زارت ميناء إسطنبول العام الماضي.

وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود الرامية لتعزيز القوة البحرية التركية وتحويلها إلى فاعل عالمي في مجال الصناعات العسكرية البحرية.

نائب شافيز: الرئيس مدرك لوضعه الصحي المعقد

كاركاس / وكالات :

قال نيكولاس مادورو نائب الرئيس الفنزويلي إن الرئيس هوغو شافيز يدرك جيدا أن حالته معقدة بعد أن خضع لجراحة رابعة لإزالة ورم سرطاني في كوبا، في الوقت الذي تترقب فيه البلاد صحة زعيمها.

وعاد مادورو إلى فنزويلا بعد أن أمضى عدة أيام إلى جانب شافيز وأفراد من أسرته، في خطوة قد تساعد على إخماد شائعات عن أن زيارته مؤشر على أن شافيز يشارف على الموت.

وقال مادورو في مقابلة مع قناة (تيليسور) الفنزويلية إنه التقى شافيز الذي يبدي قوة جبارة، وأشار إلى أن الرئيس الفنزويلي -المفترض أن يؤدي القسم لولاية رئاسية جديدة في 10 يناير الحالي- شدد على ضرورة إبقاء الناس على اطلاع دائم على وضعه الصحي، واعتبر أن شافيز واعٍ بالكامل ويدرك صعوبة وضعه الصحي المعقد. وتابع «رأيت فيه قوة جبارة.. وقد سأل عند لقائي به عن الأمور الاقتصادية والسياسية».

وأشار نائب الرئيس -الذي اختاره شافيز في الشهر الماضي لخلافته- إلى أن الرئيس «لا يزال تحت المراقبة ويواصل علاجاته، إنه وضع معقد.. يطرأ أحيانا تحسن طفيف، أحيانا تبقى الحالة مستقرة».

ودعا الناس إلى عدم تصديق كل الشائعات والأكاذيب عن صحة الرئيس الفنزويلي، وأكد أن الجميع يتوقعون أن تطرأ أمور إيجابية على صحة شافيز، وأبدى ثقته بالله والأطباء، ليتمكن الرئيس الفنزويلي في أقرب وقت ممكن من تخطي وضعه الصحي الدقيق والمعقد.

وأصيب شافيز بنزيف غير متوقع نتيجة لجراحة استغرقت ست ساعات في منطقة الحوض يوم 11 ديسمبر الماضي، وأصيب لاحقا بعدوى في جهازه التنفسي.

وفي حالة تنحي شافيز بسبب حالته الصحية ستكون هناك دعوة لإجراء انتخابات خلال ثلاثين يوما، وسيكون مادورو مرشح الحزب الاشتراكي الحاكم.

إيرلندا تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي

دبلن / وكالات :

تولت إيرلندا بدءا من أمس الأول الثلاثاء الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي ولمدة ستة أشهر، وتعهدت بالتركيز على الاستقرار والنمو وزيادة فرص العمل في ظل الأزمة الاقتصادية التي يواجهها الاتحاد.

وتحرص إيرلندا -وهي أول دولة تتولى رئاسة الاتحاد على الرغم من خضوعها لإطار برنامج إنقاذ دولي- على المضي قدما نحو اتحاد مصرفي، ينظر إليه على أنه حل للأزمة، بينما تسعى أيضاً للتوصل إلى تسوية لجبل الديون الخاص بها.

ويعتبر دين بنك «أنجلو آيرش» الإيرلندي البالغ 31 مليار يورو (41 مليار دولار) أحدث ديون الدولة والتي تهدف لإعادة التفاوض في طريقة سداد دفعات ديونها للبنك المركزي الأوروبي، والتي تساوي حوالي ٪2 من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات العشر المقبلة.

وحصلت دبلن في نوفمبر 2010 على خطة مساعدة بمبلغ 85 مليار يورو من الترويكا (صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي) لمساعدتها على الخروج من أزمة اقتصادية خطيرة أغرقها فيها قطاعها المصرفي.

وتأمل إيرلندا أيضا -في رئاستها السابعة للاتحاد منذ انضمامها للتكتل الأوروبي عام 1974- استغلال علاقتها التقليدية الوثيقة مع واشنطن بهدف تمرير اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

وتسلمت إيرلندا رئاسة الاتحاد المكون من 27 دولة من قبرص، وستسلمها إلى ليتوانيا في يوليو القادم.

يشار إلى أن إيرلندا هي إحدى الدول الـ17 التي تستخدم اليورو عملة رسمية للبلاد

جنود من الغابون يتوجهون إلى إفريقيا الوسطى

بانغي / وكالات :

توجه جنود من الغابون أمس الأول لثلاثاء إلى جمهورية أفريقيا الوسطى حيث يهدد المتمردون بدخول العاصمة بانغي، في حين أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء الأزمة في هذا البلد.

والجنود الغابونيون البالغ عددهم 120 هم جزء من قوة إقليمية من التجمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا التي تساند حكومة رئيس أفريقيا الوسطى فرانسوا بوزيز.

حماس تهدد حرية الصحافة الدولية

نقلت صحيفة «جارديان» البريطانية أجواء الغضب التي سيطرت على الصحافة الدولية بعد قرار الحظر الذي فرضته حركة «حماس» على الصحفيين الفلسطينيين في غزة من التعاون مع وسائل الإعلام الإسرائيلية، ما يهدد حرية الصحافة الدولية.

وأبدت حركة «مراسلون بلا حدود» ومقرها باريس صدمتها إزاء الحظر الذي فرضته حماس الأسبوع الماضي في بيان يدعو إلى إلغائه، وجاء في نص البيان: «هذه هي المرة الأولى التي تصدر السلطات الفلسطينية مثل هذا الحظر، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لحرية المعلومات».

وتابع البيان قائلًا: «بإمكان هذا القرار أيضا جلب مشاكل لعدد لا يستهان به من الصحفيين الفلسطينيين في قطاع غزة الذين يعملون لمحطات التلفزيون والصحف الإسرائيلية، ولذلك نحث حكومة حماس أن تلغي قرار الحظر هذا فورًا».

ولفتت الصحيفة إلى أنها سبق ونشرت أن حكومة حماس في غزة أصدرت الحظر الذي فرضته على الصحفيين الذين يتعاونون أو يعملون مع وسائل الإعلام الإسرائيلية، نظرا للعداء الواضح بين البلدين...وسيتم ملاحقة المخالفين».

وأضافت الصحيفة إن هذا الحظر سيؤثر على مراسلي الصحف الإسرائيلية، مثل صحيفة «معاريف»، ويمكن أن يمتد إلى وسائل الإعلام الدولية. وقد أُدخل عليه بالفعل نظام «تصاريح الدخول» لتقييد الصحفيين الأجانب.

بوتين يفقد احترامه والروس متجهمون

وصفت مجلة (فورين بوليسي) الأميركية الشعب الروسي بأنه متجهم هذه الأيام ويعيش تكدرا لم يعرفه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. ويعزو كاتب المقال أندريز أسولند ذلك الكدر والتجهم إلى سياسات الرئيس فلاديمير بوتين الذي بدأ «يفقد الاحترام بشكل كبير» بسبب القمع والفساد.

ويقول الكاتب أسولند إن العاصمة الروسية موسكو تستشيط غضبا وعدوانية والجميع غير سعداء ولسان حالهم يقول «نحن في نهاية ميتة»، ويشير سكان موسكو بذلك إلى تعريف لينين للوضع الثوري بقوله «حينما لا يتمكن علية القوم من الاستمرار في الحكم، وعندما لا تعود الطبقات الدنيا تقبل بالعيش على النمط القديم».

والمفارقة أن أداء الاقتصاد الروسي جيد جيدا، فالثروة في موسكو لم تعد تتمثل في المائة مليادير فحسب، ولكن داخل شريحة واسعة من الطبقة الوسطى، وهناكإجماع على أن نسبة النمو المتوقعة خلال العام 2012 هي 3.6 ٪ في الوقت الذي تعاني فيه دول أوروبا المجاورة من الكساد.

كما أن روسيا لديها فائض في الميزانية ولا ديون عامة عليها، علاوة على وجود فائض ضخم في حسابها الجاري واحتياطات ضخمة من العملات الأجنبية.

ويبقى السؤال: لماذا يشعر الناس بمزاج سيئ؟

وفي محاولة الإجابة، يرى الكاتب أن الرئيس الروسي يعيش حالة خوف، فبعد المظاهرات الشعبية ضد الانتخابات البرلمانية فقد ساكن الكرملين صوابه واتزانه «وأضحت تكتيكاته ارتجالية أكثر منها إستراتيجية وهو يفتقد إلى الثقة بالنفس والإلهام».

فخطاب بوتين عن الاتحاد يوم 12 ديسمبر كان يعبر عن النظر إلى الوراء وأخفق خلال مؤتمره الصحفي يوم 20 ديسمبر في الإجابة على أي من الأسئلة خلال فترة أربع ساعات ونصف الساعة.0

وبدلا من أن يكون بوتين ضامنا للاستقرار، أصبح مصدرا لعدم الاستقرار، فلجأ إلى أعمال دفاعية تتمثل في زيادة القمع ضد المعارضة السياسية، وفي حملة غير سليمة ضد الفساد وموقف مناهض للأميركيين ودعوة غامضة أو ميل إلى القومية الروسية والاستعانة بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية وتحريض ثلثي السكان الفقراء ضد النخبة الثرية.

ويذهب المقال إلى أن مشكلة بوتين الحقيقية أنه لم يعد يمثل قيما ولذلك فهو يفتقد إلى الشرعية بخلاف الاستقرار والنمو الاقتصادي اللذين لن يستمرا إلى الأبد. كما أنه مثل جميع الحكام المستبدين يقدم نفسه على أنه ديمقراطي لكنه ينتهج أسلوب القمع ضد المعارضة خطوة بخطوة عن طريق سن قوانين جديدة غير ديمقراطية.

وإلى جانب ذلك -حسب الكاتب- فإن الرئيس الروسي شن حملة ضد فساد مسؤولين كبار لكن لم يتم اعتقال أي منهم أو توجيه تهم لهم بشكل رسمي، وكل ما هناك أن المسؤولين المتهمين بالفساد باتوا شهودا في قضايا مثارة ضد شخصيات أقل شأنا داخل المؤسسة الحاكمة.

ويرى الكاتب أنه لو كان الكشف عن تلك القضايا في دولة أخرى لاعتبر ذلك بمثابة أخبار هامة، ولكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للنخبة الروسية المطمئنة الذين يقولون في السر بأنه تم اختلاس مئات مليارات الدولارات وزاد الوضع سوءا في ظل حكم بوتين كما تزايد عدد المتهمين بالفساد.

كما أظهرت التحقيقات في جميع الحالات أن المسؤولين الكبار يهاجمون متهما أضعف منهم ويقومون بتهديده سواء بالانتقام، أو بالسلطة أو فوائد أو مكاسب مادية، وقليل من الناس يعتقد أن أيا من الوزراء السابقين يمكن أن يدخل السجن.

مع ذلك فإن بوتين شدد في خطاب الاتحاد أن «السلطة الأخلاقية هي شرط أساسي لتطور روسيا ولذلك سيتم تنفيذ سياسة تطهير وتجديد الدولة بكل حزم واستمرارية».

ويعتقد على نطاق واسع بأن بوتين شخص فاسد وغض الطرف عن اتساع الفساد لسنوات، وعليه فمن المثير للدهشة أن يكون هو من ابتدأ هذه الحملة، ويفسر البعض ذلك بالقول إنه كان مضطرا لذلك بعد أن بلغت نسبة الفساد مرحلة بات من الصعب

حكم الدولة بسببها، بينما يعتقد آخرون بأن بوتين فقد السيطرة وأن كبار مساعديه يبحثون عن ثأر شخصي ويستدل من كلماته أنه يخطط لتطهير الحكومة ومن المؤكد أن هناك صراعا كبيرا بين النخبة، حسب الكاتب أسولند.

وبغض النظر عن أهداف بوتين أو حكمه فهو يزعزع استقرار البلاد حيث هاجر الآلاف من كبار المسؤولين وأصحاب رؤوس الأموال مع عائلاتهم وهناك العديد من المواطنين يحزمون حقائبهم استعدادا للرحيل.

في غضون ذلك فإن الإنجازات الوردية الاقتصادية تغطي على الجانب القاتم من الحقيقة، وبدلا من إعادة تنشيط الاقتصاد عن طريق إصلاحات اقتصادية كان السوق بحاجة إليها منذ أمد بعيد، سمح بوتين للشركات الحكومية بخنق الاقتصاد وبحث عن تحفيز النمو عن طريق استثمارات كبيرة مضللة.

ويرجح المقال أن بوتين فقد سيطرته، وهو يرتكب الغلطة تلو الأخرى، فتوجهاته مزعزعة للاستقرار وغير قابلة للاستمرار ولكن من الصعب العثور على بديل واضح وهو السبب وراء تجهم الروس.

ويخلص الكاتب إلى أنه رغم حكم بوتين لولايتين بشكل رسمي وثالثة بشكل غير مباشر، فإن سياسته تغيرت مع الأيام، فيبدو حاليا كمن فقد الإدراك والاتزان وهو في الحقيقة لا يمتلك أي برنامج وسياسته الرئيسية تتمثل في الحملة ضد الفساد وحملته ضد النخبة في الخارج كما ينتهج سياسة معادية لأميركا والغرب.

ويقول «أما أصدقاؤه الغربيون القلائل مثل المستشار الألماني السابق غيرهارد شرويدر ورئيس الوزراء الإيطالي السابق سيلفيو برلسكوني فقد ركنوا إلى الأسفل بسبب علاقات مالية مشبوهة».

2012 عام المستوطنات

تحت «عنوان 2012 عام المستوطنات» ، نشرت مجلة «تايم» الأمريكية تقريرا حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة .

وقالت المجلة:» في بداية عام 2012، حذرت جماعة « السلام الآن» الإسرائيلية ،المؤيدة للسلام ، والتي تسعى إلى حل الدولتين، من أنه في حالة استمرار حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» في بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بتلك الوتيرة السريعة فإن الوضع على الأرض سيصل إلى نقطة من شأنها أن تجعل احتمال قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ، أمر صعب الحدوث . وبعد مرور اثنا عشر شهرا ، تضاعفت تلك الوتيرة بمقدار خمسة أضعاف تقريبا. ففي أسبوع واحد في شهر ديسمبر وحده، مضت حكومة «نتنياهو» قدما في خطط لبناء11 ألف منزل وراء الخط الأخضر الذي يشكل حدود إسرائيل قبل عام 1967 ، وهو ما يقرب من عدد منازل المستوطنين التي تم اعتمادها في السنوات العشر السابقة مجتمعة.

وقالت المجلة إن التوسع الكبير في النشاط الاستيطاني عام 2012 ، جعل هذا العام هو عام المستوطنات. وأدى ذلك إلى تزايد حالة الغضب والاستياء بين المعارضين للاستيطان في القدس الشرقية.

وأشارت المجلة إلى أن «نتنياهو» لم يقدم أي اعتذار عن التزايد الكبير غير المسبوق في بناء المستوطنات ، على الرغم من موجات الرفض والاستياء من أوروبا والولايات المتحدة.

وبينما يستعد الإسرائيليون للتوجه إلى صناديق الاقتراع يوم 22 يناير موعد الانتخابات العامة، فإن أخطر تحد يواجه حملة «نتنياهو» ، يأتي من حزب جديد يعتبر المدافع الأول عن المستوطنات . فقد استدعى رئيس الوزراء ، رؤساء بلديات المستوطنات في الضفة الغربية لمكتبه في القدس الأسبوع الماضي لاطلاعهم على جهوده في بناء المستوطنات ، وإبداء الملاحظات ، وكذلك اطلاعهم على حجم المشاكل التييتحملها من أجل راحة المستوطنين. وقال «نتنياهو» خلال اجتماعه معهم : « من الواضح لكم جميعا أن هذه الحكومة فعلت الكثير في السنوات الأربع الماضية للمستوطنات في الصفة الغربية ، وأضاف: «ونحن نطلب منكم المساعدة في نشر تلك المعلومات بين سكان المناطق الخاصة بكم».